دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن القومي العربي : دراسة في الأصول
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	هلال، علي الدين
المجلد/العدد:	ع 35
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1984
الشهر:	يناير / ربيع الثاني
الصفحات:	6 - 21
رقم MD:	80883
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الحرب الباردة ، الأمن القومي ، العالم العربي ، السياسة الخارجية ، الصهيونية ، الاحتلال الإسرائيلي ، الأسلحة النووية ، وسائل الإعلام ، الاستراتيجية العسكرية ، الأحوال السياسية ، الأحوال الاجتماعية ، الأحوال الاقتصادية ، فلسطين
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80883

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الامن القومي العربي : دراسة في الاصول

د . علي الدين هلال
استاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة .

ازداد **اهتمام** الفكر العربي في السنوات الاخيرة بموضوع الامن القومي عموما والامن العربي خصوصا ، وظهرت عدة اجتهادات واطروحات مهمة في هذا الصدد بشأن **الامن القومي العربي** او بخصوص احد جوانبه كالامن العسكري او الامن الغذائي(١) . وكما هي الحالة في تاريخ الفكر وتطور الافكار فمع ازدياد الاهتمام بموضوع ما فإنه يسود في البداية نوع من الاضطراب في المفاهيم والاختلاط في الافكار ولكن مع مرور الوقت والمزيد من البحث والتفاعل بين الاراء تستقر المفاهيم الرئيسية ويحدث الاتفاق العام حول اساسيات الموضوع .

ان موضوع الامن القومي ينبغي ان يحتل مكانة مركزية في **التفكير الاستراتيجي** السياسي والعسكري العربي وذلك لاربعة اعتبارات :

(١) انظر على سبيل المثال للدلالة على هذا الاهتمام :

ـ امين هويدي ، **الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥) ؛ **في السياسة والامن** (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٢) ، وكذلك « فجوة الامن القومي العربي » ، **الفكر الاستراتيجي العربي** ، عدد ١ تموز / يوليو ١٩٨١) ، ص ٤١ ـ ٧٧ .

ـ محمد سيد أحمد ، « حول تحولات مفهوم الامن العربي خلال السبعينات » ، **الفكر الاستراتيجي العربي** ، مرجع سابق ، ص ٩ ـ ٤٠ .

ـ عدلي حسن سعيد ، **الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه** (القاهرة : الدار القومية ، ١٩٧٧) .

ـ د . عصام الدين جلال ، « الامن العربي : القضية المنسية » ، **المستقبل العربي** ، عدد ٥٢ (حزيران / يونيو ١٩٨٣) ، ص ٩١ ـ ٩٩ .

ـ د . عبد المنعم المشاط ، « نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي » ، **المستقبل العربي** ، عدد ٥٤ (آب / اغسطس ١٩٨٣) ، ص ٤ ـ ٢١ .

ـ د . علي الدين هلال : « الامن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الاحمر » ، **المستقبل العربي** ، عدد ٩ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٩) ، ص ٩٨ ـ ١٠٧ ، « الوحدة والامن القومي العربي » ، **الفكر العربي** عدد ١١ ـ ١٢ (آب ـ ايلول / اغسطس ـ سبتمبر ١٩٧٩) ، ص ٩٣ ـ ١٠٠ .

اولهما : ان **الامن القومي هو محور السياسة الخارجية** لأي دولة او مجموعة من الدولة . فالسياسة الخارجية هي في المقام الاول سلوك الدولة الخارجي انطلاقا من مفهومها لامنها القومي وحماية له ، بل ان بعض الباحثين يذهب الى القول بضرورة النظر الى مجمل العلاقات الدولية من وجهة نظر الامن القومي .

وثانيهما : **إنَّ الامة العربية تخوض صراعا مصيريا** ضد غزوة صهيونية اسرائيلية ، هي حلقة من سلسلة اطماع الدولة الكبرى في منطقتنا . وهذا الصراع ايا كان منهج معالجته وكيفية مواجهته فإنه **يرتبط** ارتباطا وثيقا ومباشرا بقضية الامن العربي ، فالوجود الاسرائيلي في صورته الراهنة والسياسات والممارسات الاسرائيلية تمثل تهديدا مباشرا لأمن الدولة العربية . كما ان شكل التعامل مع هذا الصراع يطرح تأثيراته على قضية الأمن العربي .

وثالثهما : ان اغلب البلاد العربية تواجه بشكل حاد مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكما سنرى فإن **قضية التنمية لها علاقة وثيقة بالامن** . فالنمط الذي تتخذه عملية التنمية وشكلها وكيفية تعبئة الموارد الاقتصادية والبشرية في مجتمع ما يطرح بالضرورة اثاره على موضوع الامن .

ورابعهما : انه يترتب على ذلك ان اي تحديد **لأستراتيجية العمل القومي** او الوطني في مجالات التصنيع او التنمية او السياسات الخارجية وغيرها من الموضوعات يفترض وجود مفهوم او نظرية للامن تنطلق منه وتسعى الى تحقيقه . فوجود مفهوم واضح للامن القومي يسمح بتحديد **الاولويات** بشكل علمي وسليم بحيث تشكل الحلول والاجراءات التي يتم التوصل اليها في مرحل ما **نظاما متسقا مع المصالح القومية** في الاجل الطويل ، وليست مجرد حلول طارئة لمشاكل عاجلة وملحة دون التنبه لانعكاساتها واثارها البعيدة المدى .

وهكذا فإن مفهوم الامن القومي يحتل موقع **الصدارة** في أي **تفكير استراتيجي** ، بل يمكن القول انه بؤرة هذا التفكير. وتسعى هذه الدراسة الى الاسهام في الجهد الفكري العربي حول موضوع الامن القومي وذلك من خلال طرح وصياغة بعض الاساسيات المتعلقة بالمفهوم من الناحية النظرية فنتناول التعريف بالمفهوم وتحديد مقوماته والتمييز بينه وبين بعض المفاهيم الاخرى التي ترتبط او تختلط به وكيفية انطباق مفهوم الامن القومي على الوطن العربي .

اولا : تطور دراسات الامن القومي

تعتبر دراسات الامن القومي من الدراسات الحديثة في نطاق العلوم الاجتماعية والتي تبلورت في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية . وتمثل بروز هذا الفرع من الدراسات على المستوى الاكاديمي في قيام عدد من الجامعات ومراكز البحث الغربية بدراسة مختلف جوانب الامن القومي وبالذات في مجال السياسة الخارجية والامن العسكري ، ولم يكن هذا الاهتمام ـ بالطبع ـ بعيدا عن اهتمام الدول والحكومات ودعمها المالي لهذه الجهود البحثية . وعلى المستوى الرسمي دعمت الدول القدرة البحثية لاجهزتها الحكومية العاملة في ميدان الامن القومي وفي الولايات المتحدة مثلا صدر

قانون الامن القومي عام ١٩٤٧ والذي تأسس بمقتضاه مجلس الامن القومي ومنصب مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي .

ويمكن ارجاع هذا الاهتمام الى خصائص عالم ما بعد الحرب الثانية والتي يمكن عرضها بايجاز بالغ في :

١ ـ **ظاهرتا الحرب الباردة والاستقطاب الدولي** وما ارتبط بهما من تنافس وصراع بين الكتلتين في ارجاء المعمورة استخدمت فيهما كل الادوات من عسكرية واقتصادية واعلامية وثقافية وسياسية .

٢ ـ **التقدم السريع والمذهل في مجال الاسلحة النووية والقدرة التدميرية العالمية لها .** ارتبط بذلك درس الحرب العالمية الثانية وهو ان مجال الحرب لم يعد مقصورا على منطقة جغرافية محدودة ولكنه امتد ليشمل العالم بأسره .

٣ ـ **التقدم الكبير في ادوات الاعلام ووسائل الاتصال** الامر الذي ألغى من الناحية العملية الحواجز الجغرافية بين الدول ، وسهل من عملية التأثير المتبادل وسمح بامكانيات اكبر للتغلغل الثقافي والفكري من جانب الدول الكبرى تجاه الدول الصغيرة .

وقد أدت هذه التطورات الى ازدياد الاهتمام بموضوع الامن القومي سواء في مجالاته العسكرية او غير العسكرية . و رغم ازدياد الاهتمام هذا والتطور السريع لدراسات **الامن القومي** فقد اكتنفتها عدة صعوبات ـ ما زلنا نواجهها في الوطن العربي ـ يمكن تحديدها فيما يلي :

١ ـ **حداثة الموضوع** في اطار العلوم الاجتماعية الامر الذي اوجد اختلافات كبيرة بين الباحثين حول تحديد المفهوم ومقوماته واساليب دراسته ومستويات تحليله . اضف الى ذلك عدم الاتفاق حول **علاقة المفهوم والحدود التي تفصله** عن بعض المفاهيم الاخرى كالاستراتيجية القومية National Strategy أو المصلحة القومية National Interest والسياسة الخارجية .

٢ ـ ان جانب من الموضوعات التي تتطلب دراسة الامن القومي تناولها ، تحيط به **السرية** او تعتبرها بعض الدول في نطاق المعلومات التي لا يسمح بتداولها . من الامثلة الدالة على ذلك ان اجهزة المخابرات العامة يطلق عليها في بعض البلاد العربية اسم جهاز الامن القومي .

٣ ـ **تعدد جوانب الظاهرة** فالامن القومي كما سيتضح فيما بعد **ليس** هو الامن العسكري او الحربي بل انه **مفهوم مجتمعي** Societal يتعلق بالمجتمع بكافة جوانبه ، وهو مفهوم متعدد الجوانب والابعاد Multi-Dimensional . ومن ثم فإن دراسته تتطلب منهاجية متعددة المسالك وادوات البحث ، كما تتطلب الاستفادة من نتائج عديدة من باقي العلوم الاجتماعية كالاقتصاد والاجتماع والجغرافيا السياسية وعلم الانسان الى جانب العلوم العسكرية وعلم السياسة والعلاقات الدولية بالطبع . علاوة على ذلك فإن **الامن القومي هو ظاهرة حركية** Dynamic وهو **تطور** Process **وليس حالة جامدة أو سكونية** . هو تطور يرتبط بانماط التفاعلات التي توجد في مرحلة ما بين وحدة سياسية (دولة او مجموعة من الدول) والقوى الاخرى ، ويكون **الامن القومي هو محصلة التوازن** الذي يترتب على **حجم وحدة ونوع** هذه **التفاعلات** .

وهكذا فإن الدراسة العملية للامن القومي وبالذات في جوانبه العملية Operational يفترض تخطي الحدود الضيقة للعلوم والتخصصات الاجتماعية المختلفة ، كما يتطلب نظرة ديناميكية للظاهرة .

ثانيا : التعريف بمفهوم الامن القومي

لعل قضية **التعريف** هي أولى القضايا التي تواجه الباحث عند التصدي لموضوع ما ، واذا كان العلم الاجتماعي يرفض مفهوم التعريف بالمعنى القانوني الذي يعتمد على حرفية النص بحكم ان الظواهر الاجتماعية كثيرة التنوع ، ثرية الجوانب بما يجعلها تتخطى التعاريف الجامدة ، فإن القضية لا تصبح الوصول الى تعريف « جامع مانع » ، ولكن التحديد الدقيق لمكونات المفهوم وعناصره ومحدداته . واذا كانت بعض مفاهيم العلم الاجتماعي تستعصى على التحديد الدقيق ، فإن الامر يغدو اكثر صعوبة بالنسبة لمفهوم الامن القومي وذلك بسبب حداثة المفهوم من ناحية ، وبسبب دخوله قاموس المصطلحات المتداولة بين الصحفيين ورجال السياسة الامر الذي ادى الى ازدياد غموض المفهوم من ناحية ثانية ، وبسبب التشويه المتعمد الذي تمارسه بعض الدول لمفهوم الامن القومي واتخاذه ستارا لمغامراتها العسكرية او اطماعها التوسعية من ناحية ثالثة . وكان من شأن هذه الاعتبارات الثلاث غموض المفهوم واستخدامه في غير موضعه كذريعة لاتخاذ اجراءات سياسية ما داخليا او خارجيا ، لذلك يصبح من المهم تعقب المفهوم تاريخيا وابراز المعاني المختلفة التي اكتسبها عبر تطوره .

مما لا شك فيه ان الجذور التاريخية لمفهوم الامن القومي تضرب في اعماق الفكر السياسي ، ويمكن ان يجد الباحث بعض اشكالها عند ارسطو عندما يتحدث عن الشروط اللازمة لقوة الدولة وعندما يحدد المصادر المحتملة للخطر الذي يهدد استقرار الدولة وكيانها . كما تبرز مفاهيم مماثلة لدى عديد من المفكرين السياسيين دون ان يستخدموا تعبير الامن القومي بشكل مباشر .

ويمكن التمييز في تطور المفهوم بين مدرستين ومرحلتين ففي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة واستمرت عبر الخمسينات ساد « **مفهوم عسكري واستراتيجي** » **للامن** ، ثم برز في المرحلة التي اعقبت ذلك مفهوم اكثر تطورا واتساعا يدخل في اعتباره **الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والانسانية** لقضية الامن ويضع القضية العسكرية في اطارها المجتمعي الاكبر .

١ ـ الامن القومي كمفهوم عسكري

تربط هذه المدرسة بين **الامن القومي والقوة العسكرية** للدول والقدرة على مجابهة الاخطار والتهديدات العسكرية . فيقول الكاتب الامريكي وولتر ليبمان في عام ١٩٤٣ مثلا « ان الدولة تكون آمنة حينما لا تضطر الى التضحية بمصالحها المشروعة لتتجنب الحرب ، وتكون قادرة عند التحدي على المحافظة على تلك المصالح بالحرب »(٢) . ووفقا لهذا التعريف فإن الامن يرتبط بقدرة الدولة

---

(٢) Morton Berkowite and P.G.Bock , « National Security » , **Encylspedic of the Social Sciencs** , Vol. 11, P. 40 .

على حماية مصالحها المشروعة سواء بعدم التضحية بها لتتجنب الحرب او المحافظة عليها بالحرب ، وتنصرف دراسات الأمن ـ ترتيبا على ذلك ـ الى تحديد المصالح التي تعتبرها الدولة لصيقة بأمنها وتكون على إستعداد لخوض حرب دفاعا عنها .

وتعرف **دائرة معارف العلوم الاجتماعية** الصادرة في عام ١٩٦٨ الامن القومي تعريفا مشابها وان تغيرت الالفاظ ، فتقول انه يعني « قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية »(٣) وتذكر **دائرة المعارف البريطانية** تحت مادة الامن الدولي International Security « ان الامن القومي هو حماية الامة من خطر السيطرة بواسطة قوة اجنبية »(٤) . ويرى **كوينس رايت** ان الامن يعني « ايجاد الظروف التي تجعل الهجوم او الخوف من الاعتداء على الارض او الثقافة او مؤسسات الدولة غير محتمل »(٥) .

ويمكن تلخيص اهم عناصر هذا المفهوم للامن القومي فيما يلي :

أ ـ إن مفهوم الامن يرتبط بالقدرة العسكرية للدولة كما يرتبط بمفهومي الردع والقوة .

ب ـ ان التهديدات الاساسية التي تواجهها الدولة هي ذات طابع عسكري ومصدرها خارجي ومن ثم ينبغي ملاقاتها بتعظيم القدرة العسكرية وان تكون الدولة على استعداد دائم لمواجهة اي تهديد عسكري .

ج ـ إن مسؤولية تحقيق الامن تتولاها الجيوش واجهزة المخابرات التابعة للدولة .

تعرض هذا المفهوم لانتقادات متعددة ابرزها ان التهديدات التي تواجهها الدولة والمجتمعات ـ وبالذات النامية منها ـ ليست ذات طابع عسكري وحسب ، بل ان هناك تحديات اخرى لا تقل اهمية والحاحا(٦) مثل عدم الاستقرار السياسي ، وعدم التكامل الاجتماعي واحتمالات الحروب الاهلية ، والجوع ، وفشل تجارب التنمية . وارتبط بذلك تأثيرات التطور العلمي والتكنولوجي في مجالات الحرب . وادوات الاتصال وازدياد التبادلات التجارية والاقتصادية بحيث **لم يعد التهديد العسكري هو الشكل الوحيد في العلاقات الدولية** . وعكس ذلك التطور نفسه على مفهوم الامن القومي فلم يعد الامن مجرد قضية الاستعداد العسكري او القدرة العسكرية للدولة بل اتسع نطاقه ليشمل أبعادا اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية وايديولوجية .

٢ ـ الامن القومي كقضية مجتمعية

من الدراسات الاساسية التي لعبت دورا هاما في ابراز المفهوم المجتمعي Societal هو كتاب

---

(٣) **المصدر نفسه** .

(٤) **Encylspedic Britannica**, Vol. 20, P. 265

(٥) Grincy wright, **Prohlems of stebility and progress in International Relations** (Berlceley : University of California Press, 1954), P. 17 .

(٦) Lester Brown, « Redefining National Security » , **Develpment Forum**, November - December 1977 , P. 3 .

روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الامريكي ورئيس البنك الدولي الاسبق بعنوان **جوهر الامن**(٧) . ينطلق المؤلف من نقد المفهوم العسكري للامن ويجر عن ذلك بأقوى العبارات فيقول « والحقيقة ان الانسان المعاصر لا يزال يتصور الحرب والسلام في نفس العبارات التقليدية كما كان يفعل اجداده . ولا يبدو ان حقيقة كون هؤلاء الاجداد ـ الحديث منهم والبعيد ـ قد فشلوا فشلا ذريعا في تجنب الحرب واقرار السلام ، تقلل من قدرتنا على استعمال التعبيرات التقليدية فنحن لا نزال نميل الى ان نتصور الامن القومي على انه حالة من الاستعداد المسلح فقط تقريبا ، وانه يتمثل في ترسانة ضخمة رهيبة من الاسلحة المختلفة . ولم نزل نميل الى الافتراض بأن هذا العنصر العسكري هو الذي يخلق الامن اساسا »(٨) فجوهر الامن في الحقيقة ينبع من وجود نظام متناسق للمعتقدات والمباديء المشتركة في المجتمع وهذه العناصر هي الاساس الحقيقي للامن وليس المعدات العسكرية .

في الدول النامية التي تواجه تحديات عملية التنمية والتغير الاقتصادي والاجتماعي فان **الامن ينبع اساسا من التنمية** « والامن ليس هو المعدات العسكرية وان كان قد يتضمنها ، والامن ليس هو القوة العسكرية وان كان قد يتضمنها ، والامن ليس النشاط العسكري التقليدي وان كان قد يشمله . ان **الامن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن ان يوجد أمن والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة ان تظل آمنة** »(٩) .

معنى ذلك ان تحقيق الامن يفترض حدا أدنى من النظام والاستقرار وفي غياب تنمية حقيقية فإنه لا يمكن توفر أي منهما ويصبح الفشل في محاولات التنمية بما يترتب عليه من عدم استقرار سياسي واجتماعي تهديدا مباشرا لامن الدولة والمجتمع . ولا يعني ذلك إستبعاد البعد العسكري للامن او دور القوة العسكرية في مواجهة التهديد الخارجي ، ولكن المقصود هو وضع القدرة العسكرية في اطارها الصحيح من منظور الامن القومي فكما يقول ماكنمارا فإن المشكلة العسكرية ما هي الا « وجه سطحي ضيق لمشكلة الامن الكبرى فالقوة العسكرية يمكن ان تساعد في توفير القانون والنظام ، ولكن ذلك لا يتحقق الا بقدر يتناسب مع الوجود الفعلي لقاعدة صلبة للقانون والنظام في المجتمع النامي ورغبة اساسية في التعاون من جانب الشعب »(١٠) .

وهكذا فإن **الامن في البلاد النامية ينبع حقا من النجاح في جهود التنمية ومن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي** . الامن والتنمية هما اذن وجهان لعملة واحدة فبلا تنمية لا يوجد الاساس الاجتماعي للامن .

في الفكر العربي يذكر **اللواء عدلي حسن سعيد** ان هدف الامن الوطني للدولة هو « تأمينها من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال اقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار »(١١) . كما يطرح **د . عبد المنعم المشاط** تعريفا واسعا للامن القومي فيذكر انه « قدرة المجتمع على مواجهة لا فقط الاحداث او الوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر

---

(٧) روبرت ماكنمارا ، **جوهر الامن** ، ترجمة يونس شاهين (القاهرة : الدار القومية ، ١٩٧٠) .

(٨) **المصدر نفسه** ، ص ١١٩ ـ ١٢٠ .

(٩) **المصدر نفسه** ، ص ١٢٥ ؛ وقد اعتمد على هذا التعريف امين هويدي في كتابه عن **الامن القومي** ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ـ ٤١ .

(١٠) **المصدر نفسه** .

(١١) عدلي حسن سعيد ، **مرجع سابق** ، ص ١١ .

المتعلقة بالطبيعة المركبة والحالة للعنف »(١٢) ويحدد متغيرات المفهوم في ثلاث هي التوازن والرفاهية والقدرة العسكرية .

ويمكن بعد هذا العرض لعدد من التعاريف ان نحدد مفهوم الامن القومي فيما يلي :

يقصد بالامن القومي تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الاخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحهما وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الاهداف والغايات التي تعبر عن الرضاء العام في المجتمع .

ومن ثم فإن هذا المفهوم يدور حول محاور ثلاثة اولها : تأمين كيان الدولة والمجتمع ويتمثل ذلك في وحدة الاقليم والحفاظ على الكيان الاجتماعي ، وثانيها : ان هذا التأمين يكون في مواجهة الاخطار الداخلية والخارجية ، وثالثها : ان هذا التأمين يتحقق من خلال الاستقرار الاجتماعي والتنمية والمشاركة السياسية .

من هذا التعريف تتضح عدة مفاهيم وافكار رئيسية تتعلق بالامن القومي وهي :

أ ـ ان هناك ثلاث دوائر او مستويات لتحليل الامن القومي لأي دولة هي :

(١) مستوى **داخلي** يتعلق بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية وبالذات تلك المدفوعة او المدعومة بقوى خارجية . وان العنصر المحدد في هذا الصدد ان تكون اهداف النظام السياسي معبرة عن القيم الجماعية للشعب ولقناعاته ، وان تكون **سياساته محققة للقدر الكافي من العدالة الاجتماعية** او **تكافؤ الفرص** ، وان **تسمح مؤسساته بتوفير القنوات اللازمة للمشاركة الشعبية** .

(٢) مستوى **اقليمي** يرتبط بعلاقات الدولة مع الدول المجاورة من نفس الاقليم او المنطقة الجغرافية وهو ما يطلق عليه في دراسة العلاقات الدولية **بالنظام الاقليمي** .

(٣) مستوى **عالمي** او دولي ويشير الى شبكة علاقات الدولة في المحيط الدولي وطابع تحالفاتها الدولية وبالذات مع الدولتين الاعظم . وعلى هذا المستوى تتأثر قدرة الدولة على تحقيق أمنها بخصائص النظام الدولي السائد وطبيعة العلاقات بين الدول الكبرى .

وهكذا فإن **أمن** أي دولة هو **خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية واقليمية ودولية** .

ب ـ ان مفهوم الامن القومي له جانبان جانب موضوعي وجانب نفسي . اما الجانب الموضوعي فيمكن تحديد مكوناته وعناصره والتعبير عنها كميا مثل حجم التسليح ، والقدرة الاقتصادية ، وعدد السكان ، والمهارات الفنية الى غير ذلك من اعتبارات . واما الجانب النفسي فيشير الى أمور مثل الروح المعنوية ، ومدى ارتباط المواطنين بالنظام السياسي والتفافهم حول قيادته ، ومدى تعلقهم او إيمانهم بالاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها . وأي دراسة متكاملة للامن ينبغي ان تدخل كلا الجانبين في الاعتبار .

ج ـ ان الامن القومي كما ورد سلفا هو ظاهرة ديناميكية حركية وليست استاتيكية جامدة . هو تطور يتسم بالحركة والتغير وليس مرحلة Stag تصلها الدولة وتستقر عندها . بعبارة أخرى ان الأمن ليس حقيقة ثابتة تحققه الدولة مرة واحدة والى الأبد ، بل هو **مسألة متغيرة** فقد تكون الدولة في مرحلة

---

(١٢) د . عبد المنعم المشاط : **مرجع سابق** ، ص ١٥ .

ما آمنة ولكن يتهدد أمنها في مرحلة تالية نتيجة لتغير نظام الحكم في دولة مجاورة أو لحصول دول أخرى على نمط معين من التسليح يمكن استخدامه ضدها ، او نتيجة لتغير ميزان القوى السياسية من الداخل وبروز مؤشرات لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي .

وهكذا ينبغي تحليل الأمن القومي في اطار نظرية « للتوازن الحركي النسبي »(١٣) فالدول المختلفة تسعى لتحقيق أمنها من خلال ايجاد توازن مع الأطراف الأخرى في النظام الدولي أو الاقليمي ، ولكن هذا التوازن ليس بالتوازن الجامد بل يتعرض لتغيرات مستمرة الأمر الذي يوجد وضع عدم استقرار أو تهديد أمني تتحرك الدولة ازاءه لايجاد توازن جديد وهكذا دواليك . حركة مستمرة من توازن الى عدم استقرار الى توازن جديد ، ومن ثم القول بأن **الأمن القومي** هو **حقيقة ديناميكية** .

د ـ يرتبط بما تقدم أن الأمن القومي حقيقة نسبية وليست مطلقة ، وأن تحقيق الأمن القومي المطلق لدولة ما هو امر لا يمكن تحقيقه الا في حالات جد استثنائية ، فالأمن المطلق لدولة ما يعني التهديد المطلق لأمن كل الدول الأخرى وسيطرة هذه الدولة على مقدرات الآخرين ، ومن ثم فإن ما تسعى اليه الدول عادة هو تحقيق الأمن النسبي لها آخذة في الاعتبار أمن **الدول المجاورة أو تلك** التي تدخل في علاقات وثيقة معها .

أضف الى ذلك ان مفهوم **الأمن القومي نسبي** من الناحية الايديولوجية ، فتغير نظام الحكم في دولة ما بشكل أساسي أو تغير الأيديولوجية التي تأخذ بها النخبة الحاكمة تطرح تأثيرات على مفهوم الأمن القومي ، فشتان (على سبيل المثال) ما بين مفهوم الأمن القومي لدى روسيا القيصرية والاتحاد السوفياتي المعاصر ، أو بين مفهوم الأمن الصيني قبل وبعد عام ١٩٤٩ وهكذا في كل الدول التي شهدت تغيرات أساسية في شكل نظام الحكم والانتماء الايديولوجي .

وصحيح أن هناك استمرارية في بعض الأهداف وبالذات تلك التي تنبثق عن اعتبارات جيوبوليتيكية ، ولكن باستثناء هذا الجانب فان تغير النظام السياسي يطرح تغيرا في مفهوم الأمن القومي . وهكذا يمكن القول بأن مفهوم الأمن القومي له جانبان :

(١) جانب ثابت أو مستمر وهو ذلك المرتبط بحقائق جغرافية أو اجتماعية .

(٢) جانب متغير أو نسبي وهو ذلك المرتبط بالأيديولوجية أو العقيدة السياسية للدولة التي تفرض مصالح واهتمامات وغايات للسياسة الخارجية تتطلب تحقيقها والدفاع عنها .

هـ ـ تختلف نظريات الأمن القومي حول **كيفية** تحقيق أمن الدولة وتتراوح بين موقفين رئيسيين : **الأمن من خلال الصراع** ، **والأمن من خلال التعاون الدولي** . أما النظريات الأولى فتنطلق من مفهوم القوة وضرورة العمل على ازدياد قوة الدولة باستمرار ، أن مصالح وغايات الدول مختلفة ومتناقضة فيما بينها ، ومن ثم فان حماية الأمن القومي تكون من خلال القوة والصراع . أما

---

(١٣) انظر في مفهوم التوازن في هذا الشأن .

Gesray Liska, **International Equilitrium** (Combridge : Harvard University Press, 1957), and C.E. Russett, **The Fucept of Equilibrium in American Social Thrught** (New Haver : Yale University Press , 1966) .

النظريات الثانية فلا ترى حتمية تناقض الأهداف بين الدول المختلفة ، وتنبه الى الأخطار المترتبة على الاستمرار في عملية تراكم القوة وما قد ينشب من حروب وصراعات بسببها ، وأنه يمكن تصور تحقيق الأمن من خلال التعاون الدولي وهذا هو الأساس النظري لمفاهيم الامن الجماعي وضبط السلاح أو الحد من التسلح(١٤) .

و ـ يترتب على كل ما تقدم أن مفهوم **الأمن القومي** ـ كما ذكرت في البداية ـ هو **مفهوم مجتمعي شامل** ، تدخل في تكوينه اعتبارات متعددة منها الداخلي ومنها الخارجي ، ومن ثم فان **الأمن القومي هو نقطة التقاء السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية** ، كذلك فانه **يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرات المجتمع** وهو ما يثير قضية **التنمية** ، **فبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن** . واذا صح ذلك عموما فانه يصبح أكثر صحة بالنسبة للبلاد النامية التي تواجه تحديات ومشاكل التنمية بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وهكذا فإن دراسة الامن القومي لا تتم في فراغ ولكن لا بد من أن تكون في سياق تاريخي واجتماعي ودولي محدد ، وان هذه الدراسة يجب ان تجيب على ثلاثة انماط من الاسئلة : أمن من ؟ ، ولصالح اية اهداف ومصالح ؟ ؛ وضد أو تجاه اية اهداف ومصالح ؟

بعبارة اخرى ما الذي نريد ان نحميه ؟ أمن الدولتين العظميين او الدول الكبرى ام امن النظم السياسية الحاكمة ، ام أمن الانسان والمجتمع ؟ .

وكما أوضحنا سلفا فان تحدي الامن الاكبر هو بناء المجتمع القادر على تحقيق الاستقرار الاجتماعي وعلى توفير فرص المشاركة السياسية لمواطنيه . **فالامن الحقيقي هو امن الانسان الذي هو اساس الامن الاجتماعي والامن القومي** وهو يرتبط بقدرة المؤسسات السياسية على تحقيق التضامن الاجتماعي في الداخل والاستقلال الوطني والقومي في الخارج .

ثالثا : مقومات الامن القومي

من تعريف الأمن القومي تبرز عدة مقومات ينبغي تحليلها عند الدراسة ، ونؤكد بداءة أن التمييز بين هذه المقومات هو تمييز تحليلي لأغراض البحث ولكن الواقع يشهد تداخلا وتأثيرات متبادلة بين هذه المقومات . أما هذه المقومات فتتحدد فيما يلي :

١ ـ المقوم الجيوبوليتيكي ـ الاستراتيجي

ويقصد به تلك المصالح المرتبطة بالطبيعة الجغرافية للدولة والمتطلبات التي تفرضها الضرورة الجيوبوليتيكية ، ويدخل في هذا المجال تحديد مناطق الأمن للدولة . كما يدخل مدى تركز السكان على جزء من اقليم الدولة مما يوجد فراغات استراتيجية أو انتشارهم على كل الأقليم ، وكذلك

(١٤) Ernest B. Hass, « Tupes of Sllective security : An exemination of Operational Sucepts » , in CHerles O. Lerche and Margret Lerche. eds. , **Readinge in International Politis : Sucepts and Issues** (New York : Oxford UNiversity Press, 1958) , PP. 201-210 .

مدى تركز الصناعات أو انتشارها، ومدى وجود أدوات اتصال سريعة وفعالة بين أجزاء الاقليم المختلفة .

٢ ـ المقوم السياسي

يتضمن هذا المقوم جانبين : **جانبا داخليا** يتعلق بالنظام السياسي وشكل نظام الحكم ومدى ارتباط شعب الدولة به والتفافه حول اهدافه ووجود مشاركة سياسية وقدرة النظام على تعبئة القدرات الاقتصادية والبشرية لتحقيق هذه الأهداف . **وجانبا خارجيا** يتعلق بسياسات الدول المجاورة والكبرى تجاه الدولة واهدافهم تجاهها ودرجة التعاون أو العداء بينها وبين الدولة موضع الدراسة .

٣ ـ المقوم الاقتصادي

ويقصد به عدد السكان وحجم المهارات التعليمية والفنية المتاحة والقدرة الاقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات وهيكل العمالة ، ويرتبط بذلك مدى الاعتماد على الخارج وبالذات في مجال الغذاء (قضية الأمن الغذائي) أو التسليح وقطع الغيار وتأثير هذا الاعتماد على قدرة الدولة على المناورة والحركة .

٤ ـ المقوم الاجتماعي

يقصد بذلك التكوين الاجتماعي للشعب ومدى وجود صراعات أو تعاون بينهم ، وشكل انقسامهم الى أديان أو طوائف أو قوميات مختلفة ونوعية العلاقات بين هذه المجموعات فمثل هذه الانقسامات يمكن ان تكون اساسا لحرب أهلية أو لحركة انفصالية . ويرتبط بذلك مدى وجود احساس قومي أو وطني متبلور وهل يتجه الولاء للوطن أم للقبيلة أو الطائفة أو القومية الأصغر ، كما يرتبط به مدى أحساس كل طائفة أو طبقة بحصولها على نصيبها العادل من عائد التنمية أو الدخل القومي ، ذلك أن أحساس جماعة أو طبقة ما بالغبن الاجتماعي وعدم العدالة يمكن ان يمثل تهديدا للأمن القومي ، كما يثار في البلاد المتخلفة قضية ازدياد عدد السكان وقدرة المجتمع على استيعاب هذه الزيادة دون أن تمثل عبئا على موارده المحدودة .

٥ ـ المقوم العسكري

وقد حرصت على وضع هذا المقوم في النهاية للدلالة على أن قوة الدولة العسكرية لا تتحدد بعدد أفراد القوات المسلحة أو حجم التسليح ولكنها محصلة كل المقومات السابقة في تفاعلها مع القوات المسلحة بالمعنى المحدد (أفراد وسلاح وتدريب) .

في ضوء ما تقدم فان أي دراسة للأمن القومي لدولة ـ أو لمجموعة من الدول ـ ينبغي أن تتصدى للاجابة على الأسئلة التالية : ما هي مقومات الأمن القومي ومحدداته داخليا واقليميا

ودوليا ؟ ؛ ما هي مناطق الأمن القومي ؟ ؛ ما هي المواقف أو الأوضاع التي تعتبرها الدولة ـ أو مجموعة الدول ـ تهديدا لأمنها القومي ومن ثم تعمل على الحيلولة دون قيامها ، ومن ناحية أخرى ما هي الأوضاع التي تسعى لتأكيدها و استمرارها ؟

ما هي المؤسسات التي تقوم بوظيفة حماية الأمن القومي وقدرة هذه المؤسسات على الاضطلاع بمهامها بكفاءة ؟

رابعـا : التمييـز بين الامن القومي وبعض المفاهيم الاخرى

تناول الجزءان (الثاني والثالث) تحديدا لمفهوم الأمن القومي من خلال عرضهما للتعريفات المختلفة للمفهوم ثم من خلال تحديد مقوماته ، ونحاول الآن تحديد المفهوم من خلال التمييز بينه وبعض المفاهيم الأخرى كالاستراتيجية القومية ، والمصلحة القومية ، و السياسة الخارجية وغنى عن البيان أن أحد مداخل تحديد المفاهيم وتوضيحها هو وضع الحدود بين مفهوم ما والمفاهيم الأخرى التي قد ترتبط أو تختلط به .

١ ـ الأمن القومي والاستراتيجية القومية :

يقصد بالاستراتيجية في العلوم الاجتماعية عموما بحث الأساليب والوسائل التي تتعلق بكيفية تحقيق الأهداف . ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات للاستراتيجية :

أ ـ الاستراتيجية القومية National Strategy وتختلف تسميتها من مدرسة فكرية لأخرى ، ومن بلد لآخر ، فتسمى أحيانا بالاستراتيجية الكلية أو الشاملة Total ، وأحيانا أخرى بالاستراتيجية العامة General ، وأحيانا ثالثة بالاستراتيجية العليا أو الكبرى Grand . وبغض النظر عن اختلاف التسميات فانها تشير الى حقيقة واحدة سوف نتناولها فيما بعد .

ب ـ يلي ذلك مستوى أضيق نطاقا يتعلق بكل مجال من المجالات الاجتماعية مثل الاستراتيجية العسكرية ، والاستراتيجية الاقتصادية ، والاستراتيجية السياسية الخ .

ج ـ ويلي ذلك مستوى أكثر تحديدا يتعلق بالقطاعات المختلفة في كل مجال مثل الحديث عن استراتيجية التصنيع ، أو استراتيجية الدعاية في أفريقيا ، أو استراتيجية التجارة الخارجية .

ولعل أكثر ما يهمنا في بحثنا هذا هو المستوى الأول اي الاستراتيجية القومية التي يقصد بها استخدام محصلة القوة القومية لمجتمع ما لتحقيق أهداف الأمن القومي في ظل كل الظروف المحتملة أو المتوقعة ، ومن ثم فان الاستراتيجية القومية ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن القومي فهي أداة لتحقيق اهدافه و مراميه .

وهناك تعريف آخر للاستراتيجية القومية يرى أنها تعني باستخدام كل قوى الأمة في ظروف

الحرب والسلم لتحقيق الأهداف القومية ، أو هي **عملية توحيد الاستراتيجيات المختلفة ، الداخلية والخارجية ، السياسية والاقتصادية والدعائية والدبلوماسية والعسكرية** ، والتنسيق بينها ويهدف تأمين الأمن القومي للدولة في وقت السلم ودعم الوحدات المقاتلة في زمن الحرب .

وهكذا يتحدد مفهوم الاستراتيجية القومية في أربعة عناصر :

أنه يرتبط بالأمن القومي والسلامة القومية وأنه يشير الى تعبئة وتنظيم وتوجيه موارد المجتمع ، وأنه مفهوم متغير ومتطور تبعا لتغير الظروف والموارد والاختيارات المتاحة ، وأنه يتضمن في ثناياه عددا من الاستراتيجيات مثل الاستراتيجية السياسية ، والاستراتيجية الاقتصادية ، والاستراتيجية العسكرية التي تسعى كل منها وفي مجالها الى تحقيق الأهداف القومية . هذه الاستراتيجيات رغم تخصصها الى أنها تترابط وتتكامل فيما بينها بحكم أنها تسعى لتحقيق نفس الأهداف ولكن في مجالات مختلفة(١٥) .

ومن هذا العرض تبرز العلاقة بين مفهوم الاستراتيجية القومية ومفهوم الأمن القومي فالأول ينبع من الثاني . بعبارة أخرى أن الاستراتيجية القومية تجسد مفهوم الأمن القومي ، فالاستراتيجية بما تتضمنه من خطط وبرامج عمل تعكس مكونات الأمن القومي للمجتمع ، وبعبارة ثالثة فان الاستراتيجية القومية هي دراسة سبل وأساليب تحقيق أهداف الأمن القومي لمجتمع ما(١٦) .

٢ ـ الأمن القومي والمصلحة القومية(١٧)

يعتبر مصطلح المصلحة القومية National Interest من أكثر المصطلحات اثارة للجدل والخلاف في دراسة العلاقات الدولية ، وبصفة عامة هناك منهجان رئيسيان في تناول هذا المفهوم :

أ ـ المنهج الموضوعي Objective الذي ينطلق من افتراض ان هناك مصلحة قومية لكل دولة يمكن التعرف عليها ودراستها بطريقة عملية ووفقا لمعايير موضوعية .

ب ـ المنهج الذاتي Subjective والذي يرى أنه لا يوجد اتفاق على مفهوم المصلحة القومية في داخل أي مجتمع أو دولة ، وأن هذه المصلحة في التحديد الأخير لا تعدو أن تكون اختيارا ذاتيا من بين عدد من البدائل المتغيرة ، ويقوم بعملية الاختيار النخبة الحاكمة او القيادة السياسية .

---

(١٥) John Sllins, **Grand Stretegy** (Meryland, 1973) , P. 14 .

(١٦) لدار عدلي حسن سعيد ، **مرجع سابق** ، ص ١٣ .

(١٧) **في مفهوم المصلحة القومية وعلاقته بالامن القومي انظر :**

Klans Knorr, **The Powe of Nations : The plitical Economy of International Reletions** (New York : Besic Boks , 1975) , PP. 27-44 ،

William D. Splin, **Interoduction To International Politic : A Thesretical Overview** (Chicago : Rand MCNally Sllese Puhlishing Comperny , 1974) , PP. 408-411 ; Jomes N. Rosenau , **The Scientific Strdu of Foreiyn Plicy** (New York : The Free Press, 1971) , PP. 196-198, 239-249, 287-289 ; and Morton Kaplen, « The National Interest and othe Interests » , in Jomes N. Rosenan, ed., **International Politis and Foregin Policy** (New York : The Free Press, 1968) , PP. 184-169 .

وهناك أكثر من تعريف للمصلحة القومية فالبعض يعرفها بطريقة عامة وغامضة بقوله انها .. « الأوضاع التي ترى الدولة في وجودها أو استمرارها ما يحقق أهدافها » ، والبعض الآخر يرى أنها تتضمن « الحفاظ على اقليم الدولة وصيانة استقلالها وكيانها وحريتها في علاقاتها الخارجية ودعم هيبتها القومية » ، والبعض الثالث يرى أنها « المفهوم الذي تستخدمه الدولة في محاولتها التأثير على البيئة الدولية لصالحها » ، أو أنها « الأهداف التي تسعى دولة ما من أجل تحقيقها وتتسم بالعمومية والاستمرار » ، وحاول البعض ـ اعتمادا على هذا التعريف الأخير ـ التمييز بين **المصالح الحيوية والمصالح غير الحيوية للدولة** على أساس أن المصالح الحيوية هي « **تلك المصالح التي تكون الدولة عادة على استعداد للدخول في حرب من أجل حمايتها وصونها** » .

وبدون الدخول في مزيد من التفاصيل يمكن القول :

(١) ان مفهوم المصلحة ينطلق من النظرة الواقعية للعلاقات الدولية ، وأن المصلحة القومية هي محور السلوك الدولي ، وأن كل دولة ـ على اختلاف الأساليب التي قد تستخدمها ـ تسعى لحماية مصالحها القومية .

(٢) ان مفهوم المصلحة لا يقتصر على الجوانب المادية وحسب ، وانما يشمل أيضا جوانب معنوية وأيديولوجية .

(٣) ان مفهوم المصلحة يرتبط بمفهوم القوة وقدرات الدولة ، فالدولة تتعدد مصالحها وتتشابك بازدياد قدراتها وبالعكس ، وهكذا فان ازدياد قوة دولة ما (عسكريا او اقتصاديا او سياسيا) قد يكون مدخلا لتغيير مصالحها .

(٤) ان المصلحة القومية في ضوء ذلك هي مجموعة الأهداف المتاحة التي تسعى الدولة الى تحقيقها على ضوء قدراتها وفي اطار الوسائل المتاحة داخليا وخارجيا .

كيف يمكن اذن تحديد العلاقة بين المفهومين ؟

هناك ثلاثة اتجاهات في هذا الصدد : **الاتجاه الاول** يستخدم كلا التعبيرين كمرادف للآخر ، **والاتجاه الثاني** يرى وجود علاقة تأثير وتأثر متبادلين بين المفهومين فنظرية الأمن القومي لدولة ما تعكس مصلحتها القومية ، كذلك فان تحديد المصلحة القومية للدولة ينطلق من مفهوم واضح لأمنها وما يمكن أن يشكل تهديدا أو خطرا على هذا الأمن . وتبعا لهذا الاتجاه فان دائرة الأمن القومي تتداخل وتتشابك مع دائرة المصلحة القومية وكلاهما يسعى للحفاظ على كيان الدولة ورفاهيتها واستقرارها . أما **الاتجاه الثالث** فيرى الأمن القومي كأحد دوائر المصلحة القومية وكجزئية من جزئيات هذه المصلحة . بعبارة أخرى الأمن القومي يمثل أكثر المصالح حيوية وأهمية للدولة أو تلك المصالح الرئيسية التي لا يمكن التنازل عنها أو المساومة بخصوصها ، ولكن المصلحة القومية تتضمن الى جانب ذلك دوائر اخرى ، أقل أهمية والحاحا .

٣ ـ الامن القومي والسياسة الخارجية

يقصد بالسياسة الخارجية في ابسط معانيها مجموعة الانشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما

إزاء الدول الاخرى بقصد تحقيق اهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد إلتعامل الدولي وقوة الدولة . وهكذا فإن السياسات الخارجية لا تتم في فراغ ولكنها تؤثر وتتأثر بسلوك الوحدات السياسية الاخرى وبتوازن القوى القائم .

ويميز الباحثون في مجال السياسة الخارجية بين ثلاثة مستويات في صنع هذه السياسة . المستوى **الاول** يتعلق بوضع الاهداف العامة او ما يسميه البعض بتحديد استراتيجية الدولة في المجال الخارجي ويقوم بهذه الوظيفة رئيس الدولة في النظم الرئاسية ورئيس الوزراء في النظم البرلمانية وقد يشارك وزير الخارجية في هذه المرحلة وفقا لنوع علاقته مع رئيس الدولة أو رئيس الوزراء . المستوى **الثاني** هو ترجمة الاهداف العامة الى مجموعة من الاهداف الجزئية والسياسات التي تعكس هذه الاهداف ويقوم بهذه الوظيفة أساسا وزير الخارجية وجهاز وزارته . وان كان بعض رؤساء الدول في البلاد النامية يمارسون ايضا دورا رئيسا على هذا المستوى . اما المستوى **الثالث** فيتعلق بتنفيذ السياسة الخارجية ويقوم بذلك الجهاز الدبلوماسي ، وان كان ينبغي التنويه بان عصر دبلوماسية الزعماء ومؤتمرات القمة قد أثر أيضا على دور وزارة الخارجية على هذا المستوى وفي كثير من الاحيان يقوم الرؤساء او مبعوثوهم الشخصيون بدور مباشر في عملية التنفيذ .

وتبرز العلاقة بين الامن القومي والسياسة الخارجية بالذات على مستوى تخطيط السياسة الخارجية . **فالسياسة الخارجية هي مرآة تنعكس عليها أهداف الامن القومي** من ناحية ، ثم هي **أداة تحقيق هذه الأهداف** من ناحية اخرى ، فالسياسة الخارجية تضع من الخطوات والاجراءات ما يحقق الامن القومي ازاء الدول والجماعات الاخرى وتمتنع عن اتباع ما يكون من شأنه تهديده في الاجل الطويل . و تستدعي هذه النقطة ـ رغم بساطتها ومنطقيتها ـ بعض التأكيد ، ففي الدول التي يحتكر تخطيط سياستها الخارجية فرد واحد فإنها تواجه احتمال اتباع سياسات يكون شأنها تعريض أمن البلاد للخطر في الاجل الطويل .

وهكذا فاذا كانت السياسة الخارجية هي مجمل نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول والوحدات الدولية الاخرى فانها تكون أداة لتحقيق اهداف الدولة وفي مقدمتها المحافظة على الامن القومي .

خامسا : في مفهوم الامن القومي العربي

تثار مشكلة حول مدى ملاءمة تطبيق مفهوم الامن القومي على البلاد العربية ذلك أن مفهوم الامن القومي يرتبط كما رأينا في أغلب الكتابات بكيان الدولة . على أساس أن لكل دولة أمنها الذي تسعى الى تحقيقه وحمايته . أما الامن الذي يتصل بمجموعة من الدول فيدرس تحت مفهوم الامن الاقليمي Regional Security فيدرس الامن الاقليمي لمنطقة جنوب شرق أسيا أو الأمن الافريقي فأين الوطن العربي من هذا ؟

هل الامن العربي هو أحد نماذج تطبيق مفهوم الامن الاقليمي ؟ أم أن طبيعة العلاقات بين البلاد العربية تستدعي تناولا خاصا يجعل من الامن العربي امرا مختلفا عن مجرد الامن الاقليمي ؟

بعبارة اخرى في اطار تعدد الدول العربية واختلاف نظمها الاجتماعية وارتباطاتها الدولية يثار

سؤال هام هو هل يوجد أمن خاص لكل من هذه الدول (أي أمن مصري وأمن سعودي وأمن عراقي ... الخ) أم أن هناك مفهوما واحدا للامن العربي يشغل كل هذه الوحدات بأعتبار أنها تنتمي الى اطار أوسع ؟ أم ربما يوجد مستويات للامن . أحدهما على مستوى كل قطر والاخر على المستوى العربي . واذا كان الامر كذلك فما علاقة أمن كل دولة بالامن العربي ؟

هذه الاسئلة تستدعي اجابات مفصلة ليس فقط على المستوى النظري أو ما يجب أن يكون ولكن أيضا من واقع ممارسات الدول العربية وسياساتها الخارجية . في مواجهة هذه الاسئلة يبرز في الفكر العربي موقفان كلاهما في تقديري يمثل قفزا على الواقع أو انكارا له :

الاول : ينطلق من نظرة قطرية ضيقة فيركز على أمن كل دولة عربية في أطار حدودها السياسية وارتباطاتها الدولية الراهنة . ويكفي لتبيان خطأ هذه النظرة الاشارة الى التحدي الذي تمثله اسرائيل لاكثر من دولة عربية أو المخاطر الخارجية التي تواجه البلاد العربية في مجموعها على سبيل المثال في مجال النفط أو التغلغل الاجنبي .

والثاني : ينطلق من نظرة قومية فيركز على مفهوم الامن العربي الشامل متجاهلا وجود الدول العربية في وضعها الراهن بما فيها من أنظمة مختلفة ذات سياسات وأشكال حكم وأولويات وارتباطات دولية متباينة .

ان الموقف العلمي في تصوري والذي ينطلق من رؤية موضوعية للواقع العربي تحدده حقيقتان رئيسيتان

أولهما : أن هناك دولا وحكومات عربية مختلفة من حيث الاتجاه والنظام السياسي والنظرة الاجتماعية وأنها تتبع سياسات خارجية وأمنية مختلفة . وأن هناك قوى وجماعات ومصالح وطبقات ارتبطت بذلك .

وثانيهما : أن هذه الدول يجمع بينها الكثير من الروابط سواء منها ذات الطابع السلبي (أي في مواجهة تحديات خارجية) أو ذات الطابع الايجابي (أي في مواجهة ضرورات التطور والتنمية) . وأنه لا يمكن تحقيق أمن أي دولة عربية بمعزل عن أمن الدول العربية الاخرى .

من هاتين الحقيقتين المحددتين للواقع العربي تبرز ضرورة التمييز تحليليا بين **الامن الوطني** لكل دولة من الدول العربية **والامن القومي العربي** الشامل . هناك اذن مفهوم وطني للامن يرتبط بواقع التجزئة الى دول عربية مستقلة ذات كيانات دولية متميزة وما يرتبط بها من حدود والتزامات دولية وسياسية خارجية ، وهناك أيضا في الوقت نفسه مفهوم قومي للامن يدخل في اعتباره العلاقات القائمة بين شعوب الامة العربة وطبيعة انتماءاتها وتطلعاتها وانماط التفاعلات السياسية والاجتماعية التي تقوم بينها .

اذن لا يجوز القفز على مفهوم الامن الوطني باسم القومية . كما لا يجوز بالقدر نفسه الانكفاء عن مفهوم الامن القومي العربي تحت ستار الوطنية . فالامن الوطني والامن القومي لا يحجب احدهما الاخر بل يكمله ويتممه . فهناك أمن وطني لعديد من البلاد العربية يمكن دراسته من تحليل السياسات الخارجية لهذه الدول وانماط تحالفاتها الاقليمية والدولية ولكن هذا **الامن هو جزء من كل**

وهو الامن القومي العربي . ويخطيء من يعتقد أنه يمكن لدولة عربية تحقيق أمنها بمعزل عن أمن الدول العربية الأخرى .

تلك نتيجة يؤكدها التاريخ الحديث للمنطقة كما تشهد بها الاحداث الجارية فيها وينبغي باستمرار الالحاح على هذا المفهوم والتنبيه اليه حتى لا تتصور بعض القيادات العربية أنها تستطيع أن تحقق أمن دولها دون النظر الى وضع المنطقة ككل .

ويتجه اللواء عدلي حسن سعيد اتجاها مماثلا في تحديد العلاقة بين الامن الوطني والامن القومي فيقول انه اذا تشابكت مصالح عدة دول او تماثلت الاخطار التي تحيق بها فإنها تنسق جهودها « في صيغة امن قومي تسهم فيه تلك الدول او الشعوب فرادى لتحظى جميعا بالاستقرار والتقدم والازدهار »(١٨) . وانه نتيجة روابط الماضي والحاضر وتحديات المستقبل فان على الدول العربية ان تتعاون لدفع الاخطار الخارجية « وبالتالي أصبح أمن الدول العربية مجتمعة هو في حد ذاته الامن المقيم لكل واحدة منها على حدة »(١٩) . وهكذا فمع الاعتراف بالظروف الخاصة لكل دولة عربية فان ذلك لا يعني التغاضي عن مقتضيات المصلحة المشتركة التي تفتح امامهما افاق ارحب للتعاون واستغلال امكانات الامة العربية .

وهكذا نصل الى القول بأن الامن القومي العربي ليس مجرد صورة من صور الامن الاقليمي وحق الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ففي هذه النظرة تهوين من حجم الروابط التي تجمع بين البلاد العربية وتقصرها على رابطة الجوار الجغرافي . فالامن القومي العربي يستند في الاساس الى وحدة الامة العربية والى وحدة الانتماء العربي والى مفهومي الامة الواحدة والمصير الواحد . والامن العربي كذلك ليس مجرد حاصل جمع الامن الوطني للبلاد العربية المختلفة بل انه مفهوم يأخذ في اعتباره الاخطار والتهديدات الموجهة الى هذه البلاد ويتخطاها ويتجاوزها .

ونهاية نقول ان خصوصية البحث في موضوع الامن القومي العربي ينبع من خصوصية الوضع العربي عموما . أمة واحدة ممزقة بين دول متعددة ، ذات نظم سياسية مختلفة ومتناصرة ، وفي ظل هذا الوضع يوجد من العوامل الداخلية والخارجية ما يوحدها وما يفرقها . **والتحدي المباشر الذي يتعرض له الامن العربي في هذه المرحلة هو غياب الارادة العربية السياسية الموحدة وغياب الاتفاق حول « الحد الادنى »** (في مواجهة اسرائيل او في مواجهة الدول الكبرى) الذي يمكن ان تتضامن حوله البلاد العربية وتضع امكاناتها ومواردها في خدمته ، ويبقى التأكيد مرة اخرى على ان تحقيق الامن العربي هو امل نسعى اليه ونبشر به ونحاول الاقناع بأهميته وبضرورة ادخاله كاحد الاعتبارات الاساسية في رسم السياسات الخارجية للبلاد العربية ، وان تحقيق الامن العربي يرتبط بازدياد واطراد اتجاهات التنسيق والتكامل والوحدة بينها .

---

(١٨) عدلي حسن سعيد ، **مرجع سابق** ، ص ١١ .
(١٩) **المصدر نفسه** ، ص ١٢ .